مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 06/ العـــدد: 01 (2020)، ص.ص.396-412. ISSN:2478-0022

المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية (الجزائر أنموذجا).

Civil society as a mechanism for activating participatory democracy and achieving local development (Algeria is a model).

د. ونوغي نبيل

أستاذ محاضر صنف أ، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية المركز الجامعي سي الحواس– بريكة

Ounnoughi_nabil@yahoo.com
Ounnoughinabil@cu-barika.dz

يوسفي علاء الدين

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مخبر العلوم السياسية الجديدة–جامعة المسيلة

alaedine.youcefi@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 2019/06/27 تاريخ القبول: 2020/04/29 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرقت إليه، فهي تعالج قضية المجتمع المدني الذي بات في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الأطراف المهمة في صنع القرار وفي سياسة التنمية بصفة عامة في دول العالم وفي الجزائر بصفة خاصة بعد التحول نحو التعددية السياسية في سنة 1989.

لكن ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال إلا أن واقع المجتمع المدني في الجزائر لا يعكس تماما حجم هذه المجهودات، وذلك نظرا للكثير من المعوقات والتحديات التي تتخبط فيها أغلب منظمات المجتمع المدني، مما قلص من فعالية دورها في إحداث التنمية المحلية التي يتطلع إليها المواطن وتكريس قيم المساءلة والمشاركة والشفافية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى القاء الضوء على واقع المجتمع المدني بالجزائر وتوضيح طرق دعمه وتفعيلة كطرف مشارك في التنمية المحلية وكآلية لتعزيز وتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية بالجزائر.

كلمات المفتاحية:

المجتمع المدني؛ الديمقراطية التشاركية؛ التنمية المحلية.

المؤلف المرسل: يوسفي علاء الدين Email: alaedine.youcefi@univ-msila.dz

Abstract:

The importance of the study stems from the importance of the topic to which it has addressed. It deals with the issue of civil society, which has become, in the shadow of the political, economic and social transformations of the important parties in decision-making and development policy in general in the countries of the world and particularly in Algeria specially after the transition towards political pluralism in 1989.

But despite all the efforts made in this area, the reality of the civil society in Algeria does not fully reflect the magnitude of these efforts due to the many obstacles and challenges facing most civil society organizations, which reduced the effectiveness of their role in bringing the local development that citizens aspire to and the values of accountability, participation and transparency.

Through this study, we aim to shed light on the reality of civil society in Algeria and to clarify the ways of supporting and activating it as a partner in the local development and as a mechanism for promoting and deepening participatory democracy in Algeria

Keywords:

civil society, participatory democracy, local development.

مقدمة: أدت التحولات الاقتصادية والسياسية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر، وقد خلفت هذه التحولات أوضاع جديدة تتعلق بأدوار الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وإعادة صياغة العلاقات بينها.

ونظرا لاتساع حجم المجتمع واتساع الهوة بين موارد الحكومات وزيادة الطلب على الخدمات كما ونوعا، والإلحاح في سرعة الاستجابة أدى إلى بروز دور العمل التطوعي لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، ولذلك كان لابد من وجود جهة أخرى كشريك أساسي للجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ويطلق على هذه الجهة منظمات المجتمع المدني، وهذا يعني أن القطاع الحكومي لم يعد وحده هو الذي يخطط وينفذ الأنشطة الاقتصادية والخدمية وإنما أصبح شريكا لقوى مجتمعية أخرى، تعتبر بمثابة الاليات والوسائل الداعمة للتنمية المحلية وتعميق المشاركة والديمقراطية.

وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح للمجتمع المدني دور أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية لمختلف شرائح المجتمع ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية التشاركية باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة، لذا نجد اهتمام الجزائر بدا واضحا وجليا بهذا الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي خاصة على المستوى المحلي.

وبناء على ما تقدّم يمكن حصر البحث في هذه الدراسة في طرح الإشكالية التالية:

في ظل ارتباط المقاربة التشاركية على صعيد التنمية بمفهوم الديمقراطية وما يرتهن بها من تحولات عميقة في الأنساق النظرية الكبرى لعملية صنع السياسات العامة المحلية وما يتبعها من تغير واضح وجلي في أدوار الدولة في الوقت الراهن، إلى أي مدى يساهم تفعيل أدوار المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

- عرض مفاهيمي للمصطلحات التالية: المجتمع المدني، التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية.
- التأصيل التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر.
- المجتمع المدني وأفاق الديمقراطية التشاركية بالجزائر.
- التحديات التي تواجه المجتمع المدني الجزائري في سبيل تكريس الديمقراطية التشاركية.
- تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية بالجزائر.

1. عرض مفاهيمي:

1.1.المجتمع المدني: رغم الإجماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أن هناك اختلاف نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة.

عرف **عبد الحميد الأنصاري** المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وغيرها.[1]

وهناك من يعرفه على انه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويته.[2]

في حين **البنك الدولي** يعرفه على انه مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات.[3]

أما **كولن لوثر باول (*Colin .l.Powell*)** الذي ترأس مؤتمر القمة الرئاسية عن مستقبل أمريكا فان المجتمع المدني هو مجتمع يحرص أعضاؤه على رعاية بعضهم بعضا وعلى رفاه الجماعة كلها فالتسامح والاحترام والسلوك المتحضر يمكن أن تبنيها خدمات طوعية للجماعة.[4]

ان التعريف الاهم من حيث الذيوع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة هو ذلك الذي قدمه محمد قنديل: المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملا المجال العام بين الاسرة والدولة هي غير ربحية تسعى الى تحقيق منافع او مصالح للمجتمع ككل او بعض فئاته المهمشة او لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.[5]

الملاحظ على هذا التعريف أنه يلخص لنا مختلف الافكار والمفاهيم التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني ومنذ بذوره الأولى في الفكر السياسي وحتى الألفية الثالثة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنه لقيام منظمات المجتمع المدني يشترط توفر الأركان التالية :

- الفعل الإرادي الحر فليس مفروضا من طرف سلطة الدولة (المشاركة طوعية).
- التنظيم الجماعي على شكل أعضاء وهو ما يميزه عن باقي المجتمع.
- الالتزام الأخلاقي والسلوكي بالدفاع عن مبادئ المنظمة واحترام حقوق الآخرين.

ويدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة.

2.1.التنمية المحلية: (*Local Development*): إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية أو ما ممثلة في (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.[6]

ويعرفها **محي الدين صابر** بأنها:" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة ".[7]

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.[8]

3.1. الديمقراطية التشاركية (*Participatory Democracy*):

أ- تعريف الديمقراطية التشاركية: من اهم المصطلحات السائدة اليوم الديمقراطية التشاركية، لهذا اختلفت التعاريف المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين حولها فهناك من تناول مفهوم المشاركة، وهناك من تناولوا مفهوم الديمقراطية التشاركية.

طرح **غابريل ألموند (*Gabriel Almond*)** في كتابه السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر سؤال: ما مدى المشاركة ؟ وفي إجابته طرح فكرة ديمقراطية المشارك (*Participant Democracy*)، حيث قال أن ملامح تعاظم الديمقراطية عقيدة تحظى بانتشار واسع، خاصة بين الشبان، وفي الدول الديمقراطية تتخذ القرارات السياسية من طرف مؤسسات ذات امتيازات اقتصادية وسياسية والخروج من هذه المشكلة هو إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة ونتيجة لذلك سيكون بإمكان المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم، وفي نفس السياق رأى **غابريال ألموند** (***Gabriel Almond***) أن ديمقراطية المشارك يجب أن تواجه أعداد الناس المشاركين جميعهم والاختلاف في المصالح والخيارات والحاجة إلى الكفاءات كما عليها أيضا أن تواجه نواحي الحياة الاقتصادية للمشاركة أي كم سيضيع الناس من وقتهم وطاقتهم، ومالهم إذا ما انخرطوا في السياسة؟ لذا كان لزاما تفويض السلطة إلى النواب من خلال الانتخابات كأحد وسائل المشاركة.[9]وهناك من عرف المشاركة بأنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل

الأجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.[10] فمشاركة المواطن وتأثيره على عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني شكلت محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن مفهوم المشاركة.

تقدم الديمقراطية التشاركية باعتبارها المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فان هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في اطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير اكبر.[11]أما الفيلسوف الأمريكي **جون ديوي *(John Dewey)*** فقد عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات التي تنتج عنها.[12]

ويطرحها البعض في شكلها البسيط باعتبار انها حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث أنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي تكون ذات صلة بحياة كل المواطنين.[13]أو العملية التي من خلالها يمتلك المقيمين في منطقة معينة القدرة والقوى على تجاوز مرحلة قيامهم بإعلام نوابهم بتفضيلاتهم والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الملزمة المتعلقة بحياتهم.[14]

وفي الاخير فان الديمقراطية التشاركية تهدف الى خلق فرص لانخراط المواطنين في الحياة العامة واتخاذ القرار ومساهمتهم في السياسة العامة والمناقشات، المعاملة بالمساواة، ومشاركة جميع الفاعلين(المجتمع المدني، القطاع الخاص...) في صنع القرار، زيادة الشفافية وتعميق المساءلة، وتكريس القانون، وتمكين المرأة من المشاركة في العمل السياسي.

ب– ابعاد الديمقراطية التشاركية: لتحليل مفهوم الديمقراطية التشاركية يمكن تحديد اهم الابعاد التي تقوم عليها، وهي:[15]

- **الاعلام** يعتبر شرطا اساسيا لكل الترتيبات العلمية ولمعرفة كل ما يتعلق بالعملية السياسية.
- **التمكين** للمواطن لتحقيق اجراءات ملموسة وبطريقة تعاونية مع فواعل اخرى.
- **التقييم** والسماح لكل مواطن مشارك بالمراجعة الفعالة ويعتبر التقييم الوسيلة الاكثر ديمقراطية لدمج المواطنين وإشراكهم في مختلف الانشطة والعمليات.
- **التشاور** من خلال تنمية الإرادة السياسية لدى المواطنين والأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ووجهات نظرهم حول مسالة معينة ودمج وجهات النظر في قرار يكون نتيجة منطقية لعملية التشاور .[16]
- **التوافق** وهذا من خلال تربية المواطنين على ثقافة التوافق.[17]

2.التأصيل التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر: من خلال هذا العنصر سوف نعرض تطور منظمات المجتمع المدني بالجزائر عبر العرض التاريخي مع شيء من التحليل السوسيولوجي، أين يتم التركيز على أهم ثلاث مراحل أساسية من تاريخ الجزائر وهي:

1.2. المرحلة الاستعمارية:[18]من المعروف تاريخيا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على طمس معالم الشخصية الوطنية بمكوناتها الأساسية في محاولة يائسة لتنفيذ مخططة الاستعماري الاستيطاني، ولذلك فقد عمق نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية العداء بين الإنسان الجزائري والدولة المستعمرة، رغم ظهور بعض الجمعيات المهنية والثقافية

والخيرية مستفيدة من القانون الفرنسي الصادر في سنة 1901 الخاص بالجمعيات إلا أن هذه الاخيرة لا يمكن اعتبارها في عداد المجتمع المدني في ظل العلاقة الاستعمارية، حيث غلب العمل السياسي على جل نشاطاتها، وذلك عن طريق نشر وتشكيل الوعي الوطني التحرري، كما لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لمحاولات طمس معالم شخصيتهم، فضلا عن الدور الخيري والتضامني، حيث عمل الاستعمار على تهميشها ومحاصرتها، كما برزت في هذه الفترة أيضا جمعيات ذات طابع سياسي وأحزاب سياسية حملت لواء الحركة الوطنية التحررية، التي انصهرت جميعها ضمن الثورة التحريرية المباركة التي اندلعت في الأول من نوفمبر عام 1954 والتي أنجزت التحرر والاستقلال.

2.2. مرحلة ما بعد الاستقلال لغاية 1989:[19] بعد افتكاك الاستقلال الوطني في الخامس من جويلية 1962، وتولى الدولة الوطنية مهام تسيير البلاد، طرحت عدة قضايا وخيارات على أساس أنها تشكل أولويات السلطة ومنها إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة وما تتضمنه من إعادة البناء المؤسساتي،وبعث الاقتصاد المحطم، والهياكل الإدارية الهشة، وإعادة بناء البناء الاجتماعي الذي لم يكن يستند إلى أي أساس تنظيمي (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا).

ورغم تضمين أول دستور الجزائري المستقلة سنة 1963 في مادته 19 حرية تكوين الجمعيات، إلا أن المؤتمر لجبهة التحرير الوطني المنعقدة سنة 1964 أكد على عدم جدوى تكوين الجمعيات، التي قد تؤثر على المصلحة العامة، في مقابل بعث الحزب الواحد الطليعي ذي القدرة على تعبئة الجماهير وتأطير القوى الحية (العمال، الفلاحين، الشباب، النساء والمجاهدين) ضمن منظمات جماهيرية تعمل تحت سلطة الحزب ووصايته، وتوجيهاته .

إن المهام الكبرى التي انيطت بالدولة الوطنية، أجلت مرة أخرى التعامل مع المجتمع المدني كإطار مؤسساتي وتنظيمي، حيث أن الاتجاه نحو دولتة *ETATISATION* كل شيء وتولي الدولة لمهام الإدارة والإشراف على السياسة التنمية من توظيف وتشغيل، وصحة وتعليم، أدى إلى استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث تبنت السلطة خطابا تحديثيا يقوم على مفاهيم جديدة تهدف إلى تغيير البنية المفاهيمية السائدة في إطار المجتمع التقليدي، فالاشتراكية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ووحدة التصور والعمل كمنهج للتفكير والممارسة جرى ترسيخها في الذاكرة، وتطبيقها عبر تحديد التوجهات السياسية وخيارات التنمية، وأولوياتها، على الرغم من أن هذه المفاهيم ترسخ في الواقع سلطة الدولة وإعادة إنتاج هيمنتها على المجتمع المدني المغيب، وهكذا تم إلحاق المجتمع المدني بالمجتمع السياسي وفقا لمنطق الشمولية التي طبعت السلطة خلال الثلاثة عقود التي تلت الاستقلال.

3.2. مرحلة الانفتاح (ما بعد 1989):[20] تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والذي يصب مباشرة في الموضوع المعالج هنا هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أومن طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع، هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وفيما يخص أحداث أكتوبر 1988 فتعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات –حركة تيزي وزو 1980، حركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986 لكنها تميزت بدرجة من الشمولية،

وانتهاك لحقوق الإنسان لم تعرفها البلاد منذ استقلالها. دخلت الجزائر أثرها في أزمة حادة زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية، وهو الأمر الذي ترتب عليه انتعاش العمل الجمعوي كتتويج للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة.

وفي ضوء المؤشرات السابقة الذكر، كان من الضروري على السلطة السياسية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات باتجاه صيانة الحريات، الفردية والجماعية، وحقوق الإنسان، والحق في تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي، حيث شهدت الفترة التي أعقبت الاستفتاء على التعديلات الدستورية نموا متزايدا لتنظيمات المجتمع المدني الممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية ومنها: النقابات المستقلة المتمثلة للنخب المستنيرة في المجتمع ومنظمات نسائية وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية والجمعيات التطوعية، فضلا عن ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية، وآلاف الجمعيات.[21] لتصل في سنة 2001 إلى أكثر من 60000 جمعية و 80000 في سنة 2007 كما يوضحه الجدول رقم (01)، وحسب الإحصائيات الأخيرة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية فإن عدد الجمعيات بالجزائر قد تجاوز 100000 جمعية انطلاقا من سنة 2012.[22]

الجدول رقم (01): تطور الجمعيات في الجزائر

السنوات	1989	1990	1995	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	64000	70000	75000	80000

المصدر: أسماء ناويس، سعيدة دالي،" **المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية (دوره وآليات تفعيله)**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، 08 و09 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 (قالمة)، الجزائر، ص09.

ونتيجة لهذا التحول نحو مأسسة الحياة السياسية في الجزائر كان من المنتظر أن تلعب الأحزاب والجمعيات، عن طريق قياداتها ومنتخبيها في مختلف المجالس المحلية(بلدية وولائية)، دورا مهما في تحديد أولويات التنمية المحلية ووسائل تحقيقها، باعتبار ان هذا الدور يعد من صميم الديمقراطية التشاركية في الدولة الحديثة.

3.المجتمع المدني وأفاق الديمقراطية التشاركية بالجزائر: إن الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية وتأكيد قيمها ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من ادوار ووظائف تشكل الاطار الامثل للقيام بدورها كمدراس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها، وكآلية محورية لتحقيق التنمية المحلية، على النحو الذي سيتم توضيحه.

1.3. مساهمة المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية بالجزائر:

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني كإطار مشارك في التسيير المحلي مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار

الاجتماعي،كان لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني بالجزائر لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ويمكن في هذا الصياغ الإشارة إلى مجالات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية في النقاط الآتية:[23]

- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتوسيع المشاركة الشعبية فيها. ويكف أن نشير الى أن قانون البلدية الحالي لا يضع عوائق أو قيود حول مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي من خلال لجان البلدية، أو من خلال الاعتراض على مداولات المجلس البلدي بعد تعليقها والطعن ضدها قضائيا.[24]
- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها.[25] والملاحظ على قانون البلدية الحالي انه لم يضع أي آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المنتخبة أساسيا،فإن كان المشرع قد رسم ملامح الطابع الاستشاري للجان البلدية، إلا أنه لم يلزم هذه الأخيرة بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني، من أجل استشارتها لإطلاعها على مشاريع التنمية في البلدية، ولأخذ اقتراحاتها حول أولويات المشاريع التي تهم المجتمع المحلي، والتي يمكن تبنيها وفرضها حتى على سلطة الوصاية باعتبارها تمثل تطلعات جميع المواطنين وليست فئة أو طائفة معينة.[26]
- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الامية وبرامج مساعدات للمرضى وتامين وجبات طعام للفقراء، وتدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية.[27]

وسعيا منها إلى تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات وبالتالي المشاركة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى تنفيذ **مجموعة من الاستراتيجيات** يمكن إيجازها في النقاط التالية:[28]

– الرصد والمراقبة، إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن، حيث يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة، وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

–تطوير الأطر القانونية أي مختلف القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وبالتالي لا بد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

– المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.

–الضغط والمدافعة وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها من قبل كافة الحكومات أي مختلف الأطر التنظيمية والقانونية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى حقوق المرأة والطفل والأشخاص وذوي الإعاقة وغيرها.

– تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز اطر التعاون ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، وهذا ما يساعد في حل المشاكل والصعوبات الداخلية وبالتالي تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن.

– تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها، مثلا حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالبطالة واقتراح الحلول ومناقشتها. وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى المادة 15 من القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير التي تنص على ضرورة استشارة الجمعيات المحلية والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي،كما أن سلسة الحوارات والندوات التي عرفتها الجزائر منذ سبتمبر 1995 خاصة المنتدى الوطني للحركة الجمعوية كلها تؤكد توجه الدولة نحو الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وإعطائها دور ريادي في التنمية، ولو أن البعض يرى في هذا التوجه محاولة لاحتواء المجتمع المدني من طرف الدولة خشية تحوله إلى معارض حقيقي للسلطة.[29]

– تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين.[30]

2.3. دور المجتمع المدني في تعميق ممارسة الديمقراطية بالجزائر:

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سليمة، وباعتبارها اسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع.[31] وتعتبر منظمات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين والمساهمة الفاعلة في تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان مختلف الحقوق والحريات، وتعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.[32] وفي هذا الصياغ يمكن القول ان الاحزاب السياسية من اهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر التي استطاعت بفضل تمثيلها في البرلمان ان تمارس كل اشكال الرقابة والمساءلة من خلال السؤال البرلماني (الاسئلة الشفوية والكتابية) والاستجواب وتشكيل لجان التحقيق، مراقبة الحكومة من خلال تقييم برنامج الحكومة، ملتمس الرقابة، بيان السياسية العامة.[33]

بالرغم من مظاهر الاصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر على مستوى نظام الحكم وتبني مبدأ التعددية والتداول على السلطة، وفتح مجال واسع امام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تكريس مبادئ الحكم الديمقراطي، وبالنظر الى ما تم اصداره من نصوص تنظيمية فقد نص دستور 1989 على حرية انشاء الجمعيات وذلك في المادة 39 منه" حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه للمواطن"، وأكد عليها دستور 1996 في المادة 41. ولكن يبدو بأن هذا التوجه لم

يجد تطبيقه الحقيقي بعد، فالواقع يبين ان النظام نجح الى حد كبير في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة لها، حيث تصبح منظمات المجتمع المدني امام خيارين اما تزكية وتأييد فتبعية وولاء ومن ثم الحصول على امتيازات خاصة، وإما معارضة وما يتبعها من مضايقات لذا نجد ان دور المجتمع المدني يتصف بالشكلية والتبعية اكثر منها مشاركة.[34]

وفي هذا الصدد هناك عدد كبير من الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات، ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية... فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية وخاضعا لسلطة الدولة وهيمنتها وتوجيهها، وأراء ومواقف قياداته غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها، فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة عن الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية.[35]

4.التحديات التي تواجه المجتمع المدني الجزائري في سبيل تكريس الديمقراطية التشاركية: لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من المشاركة في تحقيق التنمية المحلية، لا بد من أن تكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات والعوائق التي تقف حجرة عثرة في طريق سعيها لتكريس ممارسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، ومن أبرزها نجد:

1.4. التحديات الموضوعية :[36]

- منظمات المجتمع المدني وتطوير وتحديث بنيتها الداخلية بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات تتيح أوسع مشاركة للفئات التي تعبر عنها في تحديد سياستها والمشاركة في تنفيذ أنشطتها.
- تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي إذ تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات ورقابتها فإن قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها.
- عدم الوصول إلى قناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني ومختلف منظماته في صناعة القرار مما يوفر كسب التأييد لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع.
- مشكل ضعف ثقافة العمل التطوعي في الجزائر فالعمل التطوعي يعد عملا أو سلوكا يمارسه أي فرد من أفراد المجتمع من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا ينتظر منه أي مردود مادي ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية، وهذا الأمر أدى إلى إعادة إنتاج تبعية مؤسسات المجتمع المدني للسلطة.[37]
- الإطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة، مثلا عدم ملائمة بعض القوانين والتشريعات لنمو عمل منظمات المجتمع المدني،إضافة إلى المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي الذي أصبح السمة البارزة لوضعية القانون الجزائري المنظم للمجتمع المدني.[38]

2.4.التحديات الذاتية:[39]

- ضعف التماسك الداخلي لمنظمات المجتمع المدني فهي في الغالب في حالة انشقاق وانقسام وصراع بداخلها نتيجة للتنازع على مناصب رئيسية أو بسبب خلافات في الرؤى والتوجهات بخصوص بعض القضايا الداخلية أو الخارجية.
- غياب ثقة المجتمع في بعض منظمات المجتمع المدني بالجزائر.

- التحديات المرتبطة بضعف مصادر التمويل، وضعف البناء المؤسسي، ونقص القدرات والمهارات البشرية لدى بعض منظمات المجتمع المدني بالجزائر (غياب الأموال والرعاية والدعم من السلطات لبرامج العمل التطوعي والتشاركي).
- غياب آليات الحكم الرشيد داخل المؤسسات كالشفافية والمساءلة والمشاركة.
- خلل في استثمار طاقات الشباب الجزائري وعدم خلق جيل الشباب القيادي.[40]
- يمثل الاستقطاب تحديا من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، إذ يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع عضويات، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذي لا بطاقات عضوية لهم (في أندية أو نقابات أو اتحادات، أو غرف تجارية أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر.[41]

5.تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية بالجزائر:

لكل ألف ميل خطوة أولى، وعليه لا بد من العمل على مواجهة هذه التحديات حتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بدوره المطلوب كشريك فاعل وقوي في تحقيق مختلف السياسات التنموية بعدما أصبحت مختلف المؤسسات الحكومية غير قادرة على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول إلى كافة الفئات المحتاجة.إلا أن النظرة للمجتمع المدني في الجزائر تعتريها العديد من الملابسات التي لابد من توضيحها فالسلطة تنظر إليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل والإعانات الحكومية التي قد تحصل عليها والأدوار التي تقوم بها وعليه لنجاح منظمات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر وتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية يجب:[42]

- توفير الموارد البشرية والمالية الأساسية لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي إيصال الخدمات إلى محتاجيها وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة فيما لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا أن تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير أن تؤثر في رؤيته واستقلاليته الإدارية والتنظيمية.
- تنويع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة و الاختصاص يشكل مصدر غنى يؤدي إلى التكامل وهو لذلك يحتاج إلى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني وبينها وبين الجهات الرسمية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني يتطلب المساهمة في دعمها المالي والتنظيمي ودعم كافة الأفكار الجديدة التي تسهم في زيادة الوعي وتشجع على التطوع في مجالات العمل المدني.
- تعزيز مشاركة المرأة في التسيير المحلي من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني عبر تكثيف برامج التوعية الموجهة إلى المجتمع الهادفة إلى تغيير النظرة السلبية من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي :[43]

– توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين.

– متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

– إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني الجزائرية ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.

➢ توافر بيئة سياسية تتسم بالحرية وإمكانية التعبير والتصويت، كما يتطلب من منظمات المجتمع المدني بأن تكون مسؤولة وأن تتسم ممارستها بالشفافية.[44]

➢ إن الشرط الذي تستلزمه الديمقراطية التشاركية بالنظر لكثرة المتدخلين والفاعلين الاجتماعين (الجمعيات)، وحتى ينظم طابعها العفوي وتساهم في تجسيد الديمقراطية التشاركية على غرار ما هو سائد في المجتمعات المتقدمة يجب تسخير فضاءات لها قانونية، لأن العفوية وغياب التنظيم والإجراءات القانونية التي تنظم بموجبها سيجعل منها مجرد فضاء لثرثرة، مثلما عبر عن ذلك لينين عند توصيفه للبرلمانات.[45]

الخاتمة:

الدولة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الأخذ بمبادئ المقاربة التشاركية الهادفة الى جعل التدبير المحلي نتاج ارادة تشاركية تنخرط فيها الدولة ومؤسساتها مع مختلف منظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية المشاركتية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات مشاركتها في تدبير الشأن المحلي مرتبط بمدى استقلاليتها وسبل تفعيلها، فاستقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي في أساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول إلى المواطنين. وبقدر ما تتمكن الجمعيات المدنية الجزائرية من وضع آليات فاعلة لعملها، وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة إدارية شفافة ومرنة، بقدر ما يصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيرا في تعزيز وتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وهو المطلوب.

الهوامش:

[1] حسن عبد الحميد الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص. 50.

[2] عبد الغفار شكر(2012)، **نشأة وتطور المجتمع المدني:مكوناته وإطاره التنظيمي**، الحوار المتمدن، العدد 985، ص.05، متوفر على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930 , *consulté le 01/03/2017 h9:00*

[3] عبد المالك رداوي،" **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، 05-06 ماي 2009، جامعة المدية، الجزائر، ص. 03.

[4] جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، (ترجمة:صالح علي حاكم وآخرون)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص.438.

[5] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008، ص. 64.

[6] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 13.

[7] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص.23.

[8] رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، 2002، ص. 19.

[9] غابريال ألموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، (ترجمة: هشام عبد الله)، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص. 93.

[10] ناصر شيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، 2010، ص.27.

[11] محمد العجاتي، كلوفيس هنري كدي سوزا، احمد نوران، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات)**، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص. 03.

[12]المرجع نفسه، ص. 03.

[13]*James brown(01 March 2010),**What is participatory democracy? It means you get involved**, Daily times , Available on the link:*
http://www.glasgowdailytimes.com/opinion/what-is-participatory-democracy-it-means-you-get-involved/article_d0e062df-de30-502e-94bd-7cfdf00a5130.html

[14]*Lena bae(15 April 2011), **Participatory Democracy in Chicago: Participatory Budgeting is Working, Important, and Going to Stay,** Available on the link:*
http://harvardpolitics.com/united-states/participatory-democracy-in-chicago-participatory-budgeting-is-working-important-and-going-to-stay/

[15]عبد الكريم هشام،"الإعلام الجديد واليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية: مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، أكتوبر 2015، الجزائر، ص.140.

[16]نور الدين قربال، "الديمقراطية المواطنة والتشاركية"، **مجلة الفقه والقانون**، العدد 17، مارس 2014، المملكة المغربية، ص. 58.

[17]المرجع نفسه، ص.58.

[18]محمود بوسنة،"الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، المجلد 13، العدد 17، جوان 2002، الجزائر ، ص. ص. 134،135.

[19]بلقاسم نويصر،"التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، العدد 14، جوان 2008، الجزائر، ص. 04.

[20]يمين رحايل(2013)،**الحركة الجمعوية بالجزائر**، مجتمع تليسنتر دوت أورغ على الانترنت، متوفر على:

http://mogtamaa.telecentre.org/profiles/blogs/2487793:BlogPost:78173 ,*consulté le 02/03/2017 h20:00.*

[21]بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.05.

[22]بالاعتماد على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية :

http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

[23]موسى سعيد ياسين(2012)، **المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد 3610، ص.2، متوفر على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880, *consulté le 03/01/2017 h7:00*

[24]اسماء ناويس، سعيدة دالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

[25]خالد الشقران، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: الحالة الأردنية**، مركز الرأي للدراسات، الأردن، 2010، ص.3.

[26]اسماء ناويس، سعيدة دالي، مرجع سابق الذكر،ص. ص. 10، 11.

[27]احمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، سوريا، ص. ص. 261-264.

[28]موسى سعيد ياسين، مرجع سابق الذكر، ص.3.

[29]مرسي مشري،" **المجتمع المدني في الجزائر (دراسة في آليات تفعيله)**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر، ص.13.

[30]احمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق الذكر، ص.264.

[31]عبد الكريم هشام،"دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، نوفمبر 2011، الجزائر، ص.334.

[32]نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص. 142.

[33]عبد النور ناجي،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، 2008، الجزائر ، ص117..

[34]خالد الشقران ، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.4، 5.

[35]منير مباركية،"علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، عدد خاص، افريل 2011، الجزائر، ص.416.

[36]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2012، ص. ص. 363، 364.

[37]جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر:دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** (أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، تخصص علم الاجتماع التنمية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص.134.

[38]حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص.120.

[39]ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد 98، 2011، العراق، ص. ص. 708، 709.

[40]موسى سعيد ياسين ، مرجع سابق الذكر ، ص.4.

[41]جهيدة شاوش اخوان ، مرجع سابق الذكر ، ص.133.

[42]خالد الشقران ، مرجع سابق الذكر، ص.6.

[43]صالح زياني،"واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 03، جانفي 2004، الجزائر، ص. ص. 72- 76.

[44]فتيحة اوهايبية،"مستويات التقاطع بين الحاكمية والعمل الجمعوي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، العدد 09، 2012، الجزائر، ص.44.

[45]الجمعي نوي،"الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 21، مارس 2011، الجزائر، ص.208.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2012.

2- أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008.

3- جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، (ترجمة: صالح علي حاكم وآخرون)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

4- حسن عبد الحميد الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

5- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

6- غابريال ألموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، (ترجمة: هشام عبد الله)، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

7- كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993.

8– محمد العجاتي، كلوفيس هنري كدي سوزا، احمد نوران، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية(نماذج وتوصيات)**، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

9– ناصر شيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، 2010.

10–خالد الشقران، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: الحالة الأردنية**، مركز الرأي للدراسات، الأردن،2010.

ب– المجلات والدوريات العلمية:

1– ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد 98، 2011، العراق.

2– احمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، سوريا.

3- بلقاسم نويصر،"التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، العدد 14، جوان 2008، الجزائر.

4– الجمعي نوي،"الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 21، مارس 2011، الجزائر.

5– صالح زياني، "واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 03، جانفي 2004، الجزائر.

6– عبد الكريم هشام،"الإعلام الجديد واليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية: مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، أكتوبر 2015، الجزائر.

7– عبد الكريم هشام،"دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، نوفمبر 2011، الجزائر.

8– عبد النور ناجي،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، 2008، الجزائر.

9– فتيحة اوهايبية،"مستويات التقاطع بين الحاكمية والعمل الجمعوي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، العدد 09، 2012، الجزائر.

10– محمود بوسنة،"الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، المجلد 13، العدد 17، جوان 2002، الجزائر.

11– نور الدين قربال،"الديمقراطية المواطنة والتشاركية"، **مجلة الفقه والقانون**، العدد 17، مارس 2014، المملكة المغربية.

12– منير مباركية،"علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، عدد خاص، افريل 2011، الجزائر.

ج– رسائل الدكتوراه والماجستير:

1– نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

2– حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2010.

3– جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر:دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** (أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، تخصص علم الاجتماع التنمية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

د– المداخلات العلمية:

1– أسماء ناويس، سعيدة دالي،" **المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية (دوره وآليات تفعيله)**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، 08 و09 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 (قالمة)، الجزائر.

2– عبد المالك رداوي،" **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، 05-06 ماي 2009، جامعة المدية، الجزائر.

3– مرسي مشري،" **المجتمع المدني في الجزائر (دراسة في آليات تفعيله)**"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر.

هـ– مواقع الأنترنيت:

1– عبد الغفار شكر(2012)، **نشأة وتطور المجتمع المدني:مكوناته وإطاره التنظيمي**، الحوار المتمدن، العدد 985، متوفر على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930*, consulté le 01/03/2017 heure 9:00*

2– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية :

http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

3– موسى سعيد ياسين(2012)، **المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد 3610، متوفر على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880, *consulté le 03/01/2017 h7:00*

4– يمين رحايل(2013)،**الحركة الجمعوية بالجزائر**، مجتمع تليسنتر دوت أورغ على الانترنت، متوفر على:

http://mogtamaa.telecentre.org/profiles/blogs/2487793:BlogPost:78173, *consulté le 02/03/2017 h20:00.*

– مراجع أجنبية:

1- *James brown(01 March 2010)*,***What is participatory democracy? It means you get involved****, Daily times , Available on the link:*
http://www.glasgowdailytimes.com/opinion/what-is-participatory-democracy-it-means-you-get-involved/article_d0e062df-de30-502e-94bd-7cfdf00a5130.html

2-*Lena bae(15 April 2011)***,*****Participatory Democracy in Chicago: Participatory Budgeting is Working, Important, and Going to Stay,*** *Available on the link:*
http://harvardpolitics.com/united-states/participatory-democracy-in-chicago-participatory-budgeting-is-working-important-and-going-to-stay/